

البنية الاجتماعية والاقتصادية



لاكتساب المعرفة تشارطات مهمة مع البنى الاجتماعية والاقتصادية. فالمعرفة منتج اجتماعي وهي - على صورة اقتصاد المعرفة، ظاهرة اقتصادية مهمة أيضاً. فهل تستطيع البنى الاجتماعية والاقتصادية الراهنة في الوطن العربي حمل اكتساب المعرفة إلى مصاف مجتمع المعرفة؟ هذا هو السؤال الذي يسعى الفصل الحالي للإجابة عنه. وتجدر الإشارة إلى أن من العسير فصل البنية الاجتماعية والاقتصادية تشريحياً عن باقي مكونات النسق المجتمعي المؤثر في اكتساب المعرفة، وعلى الأخص السياق السياسي الذي يحيط بالبنى الاجتماعية والاقتصادية، يفعل بها وتؤثر فيه. ولهذا فإن التركيز على البنية الاجتماعية والاقتصادية في هذا الفصل إجرائي محض. ولذلك نشير تذكراً إلى تقاطع التحليل المقدم هنا مع جوانب للسياق السياسي الذي نتناول بقدر من التفصيل في الفصل التالي.

تمهيد

تقوم علاقة تأثير متبادل بين البنى الاقتصادية والاجتماعية من جهة، ومجتمع المعرفة من جهة أخرى عبر عدد من الصلات والدالات أهمها ما يلي:

أولاً: نمط الإنتاج ومستوى التقانة المتضمنة في قوى الإنتاج من عمال ورواد أعمال، والمهارات التي يتمتع بها هؤلاء، والتجهيزات من معدات وأجهزة ينفذ بها النشاط الإنتاجي. فأنماط الإنتاج ومستوى التقانة المستخدمة فيه هي من أهم المحددات للبنى والتكوينات الاجتماعية التي تولد بدورها توجهات الناس وأفعالهم وخصائص حضارتهم. ولعله ليس من المبالغة القول إن العمل الذي يقضي فيه المرء سحابة يومه يوماً بعد يوم لا بد وأن يؤثر أبلغ الأثر في تشكيل عقليته، وأن الموقع الذي يحتله المرء في العملية الإنتاجية يحدد نظرتة إلى الأشياء وموقفه من الأمور التي يتعامل معها، وهو ما يحدد الحيز الذي من ضمنه يستطيع المرء التصرف والتأثير في الأمور والأشياء (شومبيتر، بالإنجليزية، 1957، القسم الأول).

ثانياً: وفي الاتجاه المعاكس لما تقدم، تؤثر المؤسسات والبنى الاجتماعية والاقتصادية في أنماط ووتائر تكوين المعارف والتقانات التي يعتمد عليها نمط الإنتاج ومعدلات النمو فيه، ومستوى المعيشة والتقدم فيها، والقدرة على إدامة النمو والتقدم. وأبرز تلك المؤسسات هي التي تؤثر في أنماط تقسيم الدخل: فمنها ما يتأتى عن رواتب وأجور وأرباح ناتجة عن العمل في نشاطات منتجة، ومنها ما ينجم عن دخول ريعية ناتجة عن الأملاك والثروة غير المكتسبة والجاه المتصل بذلك. إن ذلك التقسيم يؤثر تأثيراً كبيراً في توجيه الفوائض الاقتصادية الناجمة عن تلك الدخل إما نحو "الاستثمار العقيم" كما يتجلى في بناء الأصول العقارية التفاضلية التي لا أثر يذكر لها في بناء القدرات الإنتاجية ومن ثم في النمو الاقتصادي، وإما في "الاستثمار المنتج" في بناء الأصول والمشروعات الرافعة للإنتاجية وللقدرات التنافسية للاقتصاد. وتلك الأخيرة هي التي تتضمن الأفكار المبدعة والتقانات المبتكرة وكثيفة المعرفة، وهو نمط الاستثمار المحفز بشدة للنمو الاقتصادي وبناء مجتمع المعرفة. ويعد الاستثمار في الأصول المنتجة الجديدة من أهم المحركات والحوافز للتقدم التقني، إذ يتم من خلاله تطوير العلوم والنظريات العلمية نحو تطبيقاتها التقانية، كما يتم إثبات جدوى أو قلة جدوى الإكتشافات والاختراعات العلمية في مجالات النشاط الاقتصادي. والعلاقة العكسية صحيحة أيضاً، إذ يؤثر التقدم العلمي والمعرفي في فتح آفاق التقانات الإبداعية التي تستدرج وتحفز الاستثمار في إنتاج سلع أو خدمات جديدة، أو الارتقاء بالإنتاجية وزيادة الكفاءة في إنتاج سلع وخدمات غير جديدة.

ثالثاً: إن الأنساق المختلفة من الإنتاج تتميز بمنطق داخلي يحدد اتجاه وطبيعة ما ينتج عن حركتها وتطورها. فالنسق الذي تمثله الطاحونة اليدوية مثلاً يقود إلى حالة اقتصادية واجتماعية يصبح فيها استخدام الطاحونة البخارية الآلية ضرورة لا يستطيع الفرد أو الجماعة تفاديها. كما أن انتشار استعمال الآلة البخارية يقود بدوره إلى نشوء حالة جديدة اقتصادياً واجتماعياً تتمخض

- الإستثمار المنتج، لا
- الاستثمار في
- الأصول العقارية
- التفاضلية، هو
- الذي يرفع من
- الإنتاجية والقدرات
- التنافسية
- للاقتصاد، وهو
- نمط الاستثمار
- المحفز بشدة للنمو
- الاقتصادي وبناء
- مجتمع المعرفة.

وهذا هو صلب اطراد النمو الاقتصادي، على جانب آخر.

ويمكن القول أن السمات الرئيسية لنمط الإنتاج السائد في البلدان العربية، ذات الأثر على اكتساب المعرفة، تتمثل في الخصائص الخمس التالية:

الاعتماد على استنزاب المواد الخام

تسم أنماط الإنتاج في الدول العربية باعتماد رئيسي على استنزاب المواد الخام - وهو ما يسمى بنمط اقتصاد الريع¹ - وعلى رأسها استخراج النفط بالطبع. وتجدر الإشارة إلى أن الاعتماد على النفط يكاد يكون كاملاً في دول مجلس التعاون الخليجي وليبيا والعراق والجزائر، بينما تعتمد بلدان عربية أخرى على النفط كمصدر رئيسي، وإن لم يكن وحيداً، للنتاج الاقتصادي (مصر وسورية واليمن والسودان)². ويظهر اعتماد البلدان العربية التي لا تنتج النفط على نطاق واسع، على النفط عبر تحويلات مواطنيها العاملين في البلدان النفطية والمعونات، من البلدان العربية النفطية. ويزيد في بلدان عربية مصدر دخل ريعي آخر من خلال المعونات من الدول المتقدمة. والعائد الاقتصادي في نمط اقتصاد الريع لا يرتبط بالضرورة بالعمل والاجتهاد في ظل بنى سياسية لا تفسح المجال لكثير اجتهاد. كما أن نشأة هذا النمط ارتبطت تاريخياً بدور حاسم للخبرة الأجنبية في اكتشاف الثروات الطبيعية واستغلالها، إضافة إلى تهافت منظومة المعرفة وضعف شروط حيويتها في البلدان العربية. ومن هنا، فإن هذا النمط يزيّن استخدام الخبرة من الخارج، لسهولته ولسرعة تبلور ريع اقتصادي على توظيفه، مما ينتهي إلى إضعاف الطلب المحلي على المعرفة ويهدر فرص إنتاجها محلياً وتوظيفها بفعالية في النشاط الاقتصادي؛ على حين يتطلب استنبات المعرفة محلياً كثيراً من الجهد والوقت والمال.

وأول ما يترتب على نمط الاقتصاد الريعي أن التدفق المالي الضخم والسهل يزين سلوك الإنفاق والافتناء، ويبعد عن الأذهان تحشم المخاطرة والمصاعب المصاحبة للاستثمار وتنظيم الإنتاج في مجتمعات مازالت بنيتها التنظيمية والاقتصادية تتسم بالهشاشة وانخفاض الكفاءة.

لقد بدأ إنتاج المواد الخام في البلدان العربية

عنها وظائف اجتماعية جديدة وتمثلها فئات جديدة ذات أفكار جديدة. وإذا صحت هذه الأطروحة نكون قد عرفنا المحرك الذي يدفع عجلة التغيير الاقتصادي، وبالتالي ما ينتج عنه من تغيير اجتماعي.

لكن التطبيق العملي لهذه الأطروحات في تحليل وفهم عوامل التغيير في مجتمع معين هو أمر أكثر صعوبة وتعقيداً مما توحي به النظرة المبسطة. ذلك أن التكوينات والبنى الاجتماعية والأنماط والتوجهات الفكرية والنفسية المعبرة عنها، والتي تتكون في مرحلة معينة لتعكس نسقاً إنتاجياً معيناً، لا تتصهر وتذوب بالسرعة التي تنتهي بها تلك المرحلة، بل إن من هذه التكوينات ما يتصلب ويدوم لأجيال وقرون بعد انقضاء المرحلة التي تشكل فيها. ويلاحظ في هذا السياق أن نقل أو استنساخ نسق معين من الإنتاج في مجتمع معين وتطبيقه في مجتمع آخر لا ينشأ عنه تغيير سريع في التكوين الاجتماعي والثقافي للمجتمع الآخر. وهذا هو السبب في أن البنية الفوقية في المجتمع العربي (بما فيها الثقافة العامة والقيم وأنماط السلوك) لا زالت متأثرة بأنماط وعلاقات الإنتاج التي كانت سائدة في عصور غابرة (محمد جابر الأنصاري، 1998).

البنية الاقتصادية

نمط الإنتاج

تحمل الطبيعة الجوهرية لنمط الإنتاج السائد تبعات عميقة على قدرات اكتساب المعرفة في المجتمع. فصي مجتمعات المعرفة، يشكل النشاط الاقتصادي مصدر طلب رئيسياً على المعرفة وحافزاً فعالاً على انتشارها وإنتاجها، وواحداً من أهم مصادر الاستثمار فيها. ومن البديهي، إذن، أنه إن لم يكن لكثافة المعرفة دور مهم في تعيين حجم الناتج الاقتصادي وتوزيعه على عوامل الإنتاج، فسيصعب قيام منظومة معرفة كفاء، نتيجة لانعدام طلب مجتمعي فعال على نشاطها.

ومن ناحية أخرى، يلعب توظيف المعرفة في النشاط الاقتصادي دوراً جوهرياً في تحديد حجم القيمة المضافة في العملية الإنتاجية. فإن تكثيف توظيف المعرفة في النشاط الاقتصادي سيؤدي إلى تحسين مستمر في المنتجات على جانب، وتعاطم القيمة المضافة في العملية الإنتاجية،

لا يرتبط العائد

الاقتصادي في

نمط اقتصاد الريع

بالعمل

والاجتهاد.

ويزيّن هذا النمط

استخدام الخبرة

من الخارج، مما

ينتهي إلى إضعاف

الطلب المحلي على

المعرفة ويهدر فرص

إنتاجها محلياً

وتوظيفها بفعالية

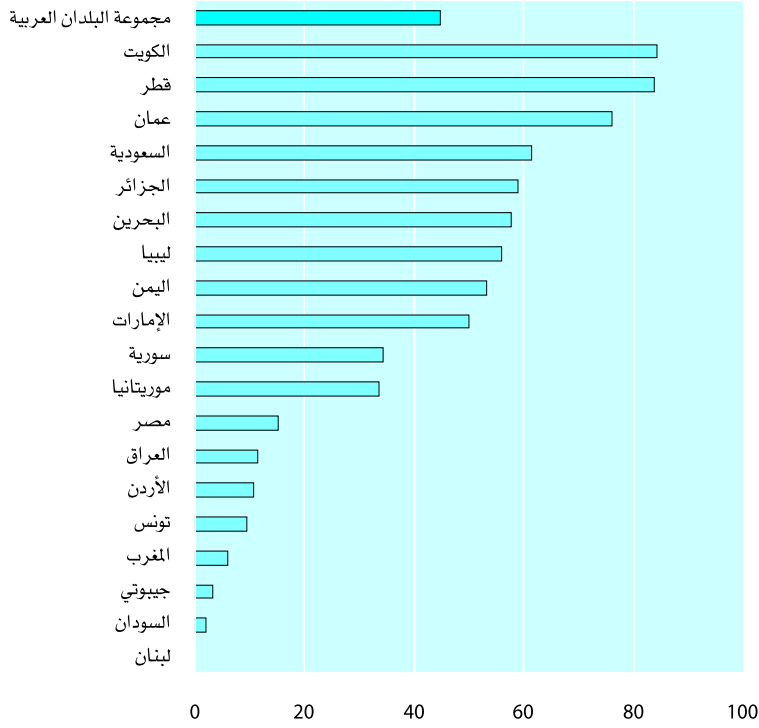
في النشاط

الاقتصادي.

1 الريع، في الأصل، عائد على استغلال أرض أو مبنى. وعندما يكون العائد ناتجاً عن الخصائص الطبيعية للأرض أو موقعها، يكون الريع فائضاً صافياً يعود للمالك الذي لم يبذل جهداً أو يقدم مُدخلًا (عامل إنتاج) يسهم في خلق العائد.

2 أصبحت تونس مستورداً صافياً للنفط، والدول العربية التي لا تنتج النفط قليلة العدد.

مساهمة الصناعات الإستخراجية في الإنتاج السلعي في البلدان العربية 2001



المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2002.

العربية، بالمقارنة بمناطق العالم الأخرى، شكل 2-7.

ويتضح من هذا الشكل أن منطقة " الشرق الأوسط وشمال أفريقيا"، وهي المنطقة التي تقارب المنطقة العربية في تصنيف البنك الدولي لمناطق العالم، تحتل الموقع الأدنى بين مناطق العالم، بما في ذلك مجمل البلدان منخفضة الدخل، في ناحيتين: نسبة الصادرات المصنعة (وذلك، بحد ذاته، مؤشر عكسي على مدى غلبة المواد الأولية في الناتج الاقتصادي)، ونسبة صادرات التقانة العالية (وذلك مؤشر على مدى كثافة المعرفة في الناتج الاقتصادي).

غلبة المشروعات الصغيرة والصغرى

يغلب كذلك على تنظيم النشاط الاقتصادي في البلدان العربية نمط المشروعات الصغيرة والصغرى وغير النظامية التقليدية التي تتبنى أساليب إنتاج قليلة المعرفة بالمعنى الحديث، ولا تسهم هي ذاتها في إنتاج المعرفة كثيرا. ففي مصر مثلا تدل نتائج تعداد المنشآت لعام 1996 على أن جميع المشروعات الاقتصادية تقريبا (98%) كان يعمل بها فردان على الأكثر، وكانت نسبة المنشآت التي يعمل بها مائة عامل فأكثر أقل من 0,1%

من قبل شركات أجنبية وفي ظل الاستعمار المباشر في أحيان كثيرة، ولغرض التصدير إلى بلدان الغرب المصنع. ومن هنا جاء ارتباط نمط استنضاب المواد الخام بالاعتماد على الخبرة الأجنبية. ومع استثناءات مهمة في مجال الصناعة النفطية وتحلية المياه، خاصة في السعودية والكويت، تجدر الإشارة إلى أن جميع البلدان العربية تقريبا قد أوكلت جل الجوانب كثيفة المعرفة في استنضاب النفط والثروات الطبيعية الأخرى، وربما غيرها من أوجه النشاط الاقتصادي، إلى شركات أجنبية. جرى ذلك في الأغلب بأسلوب التعاقد الكامل أو "تسليم المفتاح". ولا تقتصر مغبة هذا السلوك على ارتفاع التكلفة المالية والاجتماعية نتيجة قيام اعتماد حرج على الخبرة الأجنبية التي لا تنزع غالبا في بنية المجتمعات العربية، ولا ترتبط بالضرورة بالصلحة الوطنية. فالاعتماد على الخبرة الأجنبية في النشاطات كثيفة المعرفة يؤدي كذلك إلى قلة الطلب على إنتاج المعرفة محليا وإجهاض فرص نشأة، واشتداد عود، مؤسسات عربية يمكنها أن تدخل هذا المضمار وتثبت فيه جدارتها.

تركز الإنتاج في الأنشطة الأولية

من معالم ضعف البنية الإنتاجية العربية، فوق سيادة نمط الربح القائم على استنضاب الثروات الطبيعية، أن جزءاً كبيراً من النشاط الاقتصادي يتركز في النشاطات الأولية مثل الزراعة، وجلها بدائي، وفي الصناعة المخصصة لإنتاج السلع الاستهلاكية، التي تعتمد إلى حد كبير على رخص إنتاج من شركات أجنبية. ويتضاءل في الوقت نفسه، نصيب صناعات السلع الرأسمالية وتلك المجسدة للمعارف الأرقى. ويعني هذا النمط قلة الحاجة للمعرفة، ويعني، مرة أخرى، استثناء جلب المعرفة من الخارج على صورة تراخيص الإنتاج من شركات أجنبية.

وهكذا يظهر أن النشاط الاقتصادي الراهن ينشئ، في المحصلة، طلبا قويا على المعرفة في البلدان المتقدمة يحفز إنتاج المعرفة في تلك المجتمعات، بينما تبقى منظومة المعرفة في البلدان العربية معطلة، والنشاط الاقتصادي العربي فقيرا إلى المعرفة.

وتظهر معالم نمط الإنتاج هذا بصورة جلية في هيكل الإنتاج السلعي في البلدان العربية، شكل 7-1، الذي يغلب عليه النشاط الاستخراجي.

ويتأكد النمط نفسه في هيكل الصادرات

تمثل منطقة

"الشرق الأوسط

وشمال أفريقيا"،

الموقع الأدنى بين

مناطق العالم، في

نسبة صادرات

التقانة العالية.

الاقتصادية لهذا النشاط، بل وساهمت في تدعيم منظومة اكتساب المعرفة في عموم المجتمع.

كما أن من المعروف أن بعضاً من أكثر صور توظيف المعرفة، بل وإنتاجها، في الاقتصادات المتقدمة يتم، أو على الأقل يبدأ، في مشروعات صغيرة أو صغرى (كما هو الحال في وادي السيليكون في غرب الولايات المتحدة أو بنجالور في الهند).

ندرة الشركات المتوسطة والكبيرة

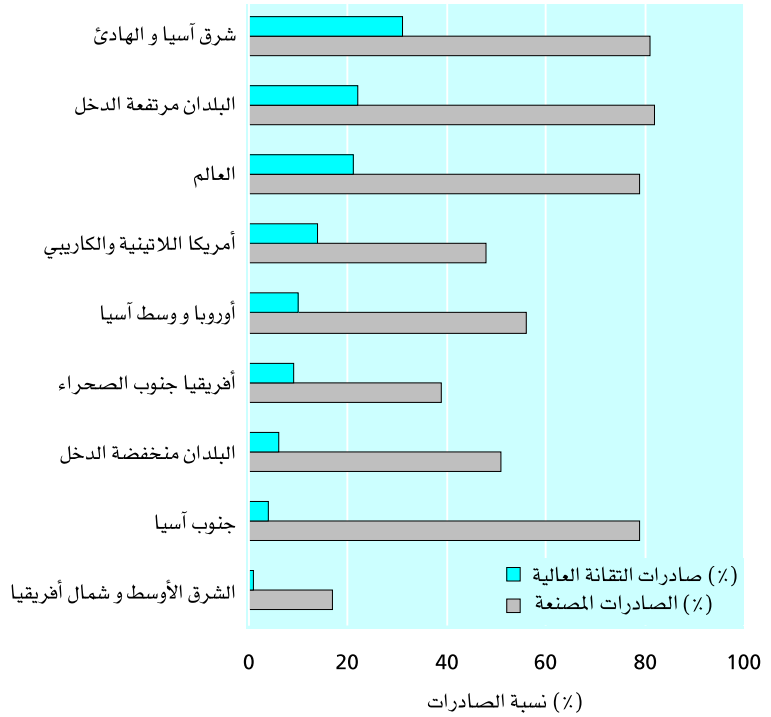
يرتبط بما سبق، ندرة الشركات المتوسطة والكبيرة الحجم التي لها قاعدة رئيسية متوطنة في المنطقة العربية. وبخلاف النموذج الترموي لدول جنوب شرق آسيا، حيث أقامت الشركات اليابانية والعالمية متعددة الجنسية قواعد متكاملة للإنتاج الصناعي في تلك الدول مؤهلة للتصدير إلى الأسواق العالمية، نجد أن استثمارات الشركات متعددة الجنسية في البلاد العربية اقتصرت على نشاطات ثانوية ضعيفة الأثر على تكوين المهارات الوطنية أو توطين ذي مغزى للتكنولوجيا. والسبب هو طغيان العلاقة العمودية بين دول المركز الصناعي الغربية وبين كل قطر عربي بمفرده، والضعف الشديد للعلاقات الأفقية فيما بين الأقطار العربية ذاتها. وهذه هي الظاهرة المعروفة بالمركز والشعاعات³ والناجمة، جزئياً، عن فشل جهود التعاون والتكامل الاقتصادي في المنطقة العربية.

ضعف المنافسة

لا تقوم منافسة سليمة في الاقتصادات العربية حتى الآن، كما أن غياب الشفافية والمساءلة قد سمح بقدر من التلاحم، وأحياناً التواطؤ، بين النخب السياسية ونخب الأعمال، مما يقلل من الميزة التنافسية لتوظيف المعرفة في النشاط الاقتصادي في البلدان العربية. ففي هذه الحالة، تُشتق الميزات التنافسية والقدرة على تعظيم الأرباح، في الأساس، من الحظوة لدى هيكل القوة متجلياً في المال والسياسة.

ولضعف المنافسة في البلدان العربية جوانب أخرى عملت على التقليل من دور الإنتاجية، ومن ثم الحاجة لتوظيف المعرفة في النشاط الاقتصادي.

فمن ناحية، غلب القطاع العام على التنظيم الاقتصادي في البلدان العربية خاصة في حقب



المصدر: البنك الدولي، 2002.

(نادر فرجاني، 1998)؛ وفي الأردن كانت نسبة المشروعات التي يعمل بها أقل من 50 عاملاً، 94% (البنك الدولي، 2002).

وجدير بالذكر أن فقدان الصلة بكثافة المعرفة في المشروعات الصغيرة والصغرى القائمة حالياً في البلدان العربية ليس خصيصة لصيقة بذلك الحجم من المشروعات، أو بطبيعة النشاطات الاقتصادية التي تشغل بها. إن فقدان الصلة في هذا السياق، هو نتيجة لضعف منظومة اكتساب المعرفة وقلة توظيف المعرفة في النشاط الاقتصادي الراهن بوجه عام.

فالنشاط الاقتصادي التقليدي ليس، في حد ذاته، كاجبا لاكتساب المعرفة ولتوظيفها حتى في النشاط الاقتصادي التقليدي نفسه. وعلى العكس، فإن غلبة الاقتصاد التقليدي، بحكم تخلفه الشديد في توظيف المعرفة، يفتح أفاقاً فسيحة لاكتساب المعرفة وتوظيفها في النشاط الاقتصادي حال قيام منظومة مجتمعية فعالة لاكتساب المعرفة. وفي المنطقة دلائل قوية على إنتاج مهم للمعرفة في قطاعات نشاط اقتصادي تقليدية، كالزراعة، رفعت كثيراً من القيمة

قلل غياب المنافسة،

والتلاحم بين

النخب السياسية

ونخب الأعمال من

توظيف المعرفة في

النشاط

الاقتصادي في

البلدان العربية.

سابقة. فأدت السياسات الكلية، وفي مجالات التشغيل والتسعير والإدارة بصورة خاصة، إلى التقليل من كفاءة النشاط الاقتصادي العام والخاص على حد سواء. وحين تحولت بلدان عربية نحو السوق الحر، لم تنشئ بالضرورة القواعد القانونية والمؤسسات الكفيلة بمحاربة الاحتكار وحماية المنافسة حتى حلت في بعضها احتكارات خاصة محل أخرى كانت عامة.

ومن ناحية أخرى، فإن ضهور التعاون العربي قد كرّس ضيق الأسواق المحلية وانغلاق الاقتصادات العربية قطريا مما أتاح الفرصة لنشوء أنماط احتكارية، وقّلت من حوافز الابتكار والإجادة، ومن ثمّ الحاجة لتوظيف المعرفة في دعم القدرة الإنتاجية.

ويُفعل الانغلاق فعله في اتجاه آخر. فإن قلة انفتاح الاقتصادات العربية على العالم الخارجي وقلة تعرضها للمنافسة من الخارج، بل وفرض حماية زائدة للإنتاج المحلي في ظل سياسات إحلال الواردات، قد ساعدت كلها على نتائج مشابهة لضيق السوق المحلي والانكفاء عليه، من حيث إضعاف الحافز لترقية الإنتاجية و لتوظيف المعرفة في هذا الصدد. ويلاحظ في هذا المجال أن الانفتاح على العالم عبر التجارة البحرية في معاقل للاقتصاد الريعي، مثل دبي والبحرين والكويت، قد ساهم في نشأة قدرات اقتصادية قادرة على المنافسة حتى خارج الحدود في بعض المجالات.

النمو والإنتاجية وتوزيع الدخل

تقوم دائرة حميدة بين حجم الناتج الاقتصادي ومعدلات نموه، والإنتاجية، باعتبارها محددات أساسية للثروة الاقتصادية للمجتمع، من ناحية؛ واكتساب المعرفة شريطة توافر بيئة مجتمعية مواتية، من ناحية أخرى.

إن ضعف الناتج الإجمالي، وتباطؤ معدلات نموه، يعيقان أول الأمر إمكان تخصيص موارد كافية لمنظومة المعرفة وتوظيفها في النشاط المجتمعي. وعلى العكس من ذلك، يسمح كبر حجم الناتج، وارتفاع معدلات نموه، بتخصيص موارد كافية لحفز اكتساب المعرفة، وتناميها، بشرط أن تكون دوائر صنع القرار في المجتمع مهية لإنفاذ مثل هذا التخصيص بالطبع. وقد تتزايد الموارد المخصصة لاكتساب المعرفة

بالسرعة المطلوبة لعبور فجوة المعرفة في البلدان النامية (راجع الفصل الأول شكل 1-1).

ومن الناحية الأخرى، يترتب على الاستثمار الكثيف في اكتساب المعرفة تصاعد في وتأثر النمو الاقتصادي، وهكذا دواليك.

ولكن النمو الاقتصادي، والإنتاجية، متعثران في البلدان العربية. ونستشهد هنا، على وجه التقريب، ببيانات البنك الدولي عن منطقة "الشرق الأوسط وشمال أفريقيا"⁴.

النمو الاقتصادي

على خلاف الوهم الشائع بغنى العرب⁵، فإن حجم الناتج الاقتصادي في المنطقة العربية محدود. فمجمّل الناتج الاقتصادي العربي في نهاية القرن العشرين (604 مليار دولار) يتعدى بالكاد ناتج دولة أوروبية واحدة مثل إسبانيا (559 مليار دولار)، ولا يصل إلى ناتج أخرى مثل إيطاليا (1074 مليار دولار) (الأمم المتحدة، بالإنجليزية، 2002).

وبالمقارنة بمعدلات النمو الاقتصادي المرتفعة نسبيا التي سادت فترة تصحيح أسعار النفط في السبعينيات، كانت معدلات نمو الناتج الاقتصادي العربي في الربع الأخير من القرن العشرين شديدة التواضع، (شكل 7-3).

ويظهر من الشكل أن معدل نمو الناتج الإجمالي في منطقة "الشرق الأوسط وشمال أفريقيا" قد تواضع في العقدين الأخيرين من القرن الماضي إلى أقل من نصف مستواه في السبعينيات (إبان الفورة النفطية الأولى)، بل كان سالباً في الثمانينيات. كما كان معدل نمو الناتج الإجمالي في المنطقة منذ السبعينيات أقل بكثير من المستوى المتحقق في منطقة "شرق آسيا والهادي" وحتى من مستوى مجمل "البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل" في العالم.

الإنتاجية

يعد انخفاض الإنتاجية أحد التحديات الأساسية في مضمار النمو الاقتصادي، والتنمية بوجه عام، في البلدان العربية. وحسب بيانات البنك الدولي، فإن معدلات النمو في الإنتاجية

إن قلة انفتاح

الاقتصادات

العربية أضعفت

الحافز لترقية

الإنتاجية

ولتوظيف المعرفة.

إن ضعف الناتج

الإجمالي، وتباطؤ

معدلات نموه،

يعيقان أول الأمر

إمكان تخصيص

موارد كافية

لمنظومة اكتساب

المعرفة وتوظيفها

في النشاط

المجتمعي.

4 وغالبية مشمولاتها من البلدان العربية، والبلدان غير العربية منها أفضل حالا. في المتوسط، عن الأولى في الإنتاجية والناتج، والبلدان العربية غير المتضمنة في المنطقة من أقل دول العالم تقدما.

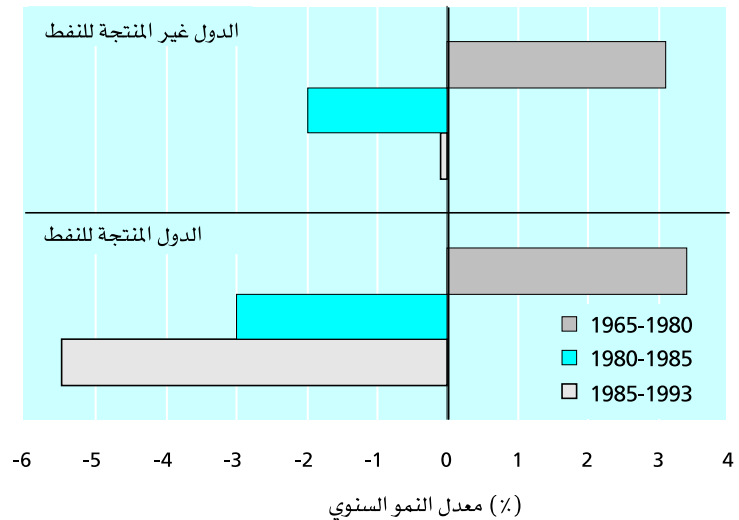
5 ساهم في تكريس هذا الوهم تركيز الثراء المالي في عدد محدود، قليل السكان، من البلدان العربية النفطية، واتخذ هؤلاء في نظر المراقب غير المدقق صورة نمطية للعرب.

معدل النمو السنوي في الناتج المحلي الإجمالي للفرد (%)،
منطقة "الشرق الأوسط وشمال أفريقيا" ومناطق مختارة، 1970-2000



المصدر: البنك الدولي (بالإنجليزية)، 1993، 2000، 2002.

معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي للعامل (%)،
منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، 1965-1993



المصدر: بناء على البنك الدولي (بالإنجليزية)، 1995، 2.

(الناتج للعامل) في البلدان العربية كانت سالبة منذ مطلع الثمانينيات، وبدرجة ضخمة وامتزايدة على نطاق واسع في البلدان المنتجة للنفط، (شكل 4-7).

أما إذا نظرنا للناتج القومي للفرد، فإن بيانات البنك الدولي (البنك الدولي، 1998)⁶ تبين أن الناتج القومي الإجمالي للفرد في قوة العمل⁷ يقل، في مجمل البلدان العربية، عن نصف مستواه في بلدين ناهضين في العالم الثالث- واحد في آسيا (كوريا الجنوبية) والثاني في أمريكا اللاتينية (الأرجنتين)، (شكل 5-7).

وإذا قسّمنا البلدان العربية إلى ثلاث مجموعات حسب مدى مساهمة النفط في ناتجها الإجمالي، وتضم كل منها حوالي ثلث قوة العمل العربية، لوجدنا مؤشرات أوضح على تدني الإنتاجية في البلدان العربية.

فالإنتاجية في الدول العربية التسع الأغنى بالموارد النفطية- المجموعة الأولى- تتعدى بالكاد نصف الناتج للعامل في بلدي المقارنة. بينما ينخفض مؤشر الإنتاجية في البلدان العربية متوسطة الثراء النفطي (تونس وسوريا ومصر- المجموعة الثانية) إلى حوالي سدس بلدي المقارنة، وفي الدول العربية الأفقر نفطياً (الأردن، والسودان، والصومال، والمغرب، واليمن، وجيبوتي، ولبنان، وموريتانيا- المجموعة الثالثة) إلى أقل من العُشر.

ويعني ذلك أن استبعاد تأثير ريع النفط سيقلل من الإنتاجية في الاقتصادات العربية إلى مدى أبعد مما تظهره المقارنة الإجمالية المبسطة.

غير أن الأهم من مستوى الإنتاجية هو التغيير فيها عبر الزمن.

ويمكن من البيانات الواردة في "تقرير التنمية في العالم 1999/98"⁸ مقارنة مؤشر الناتج المحلي الإجمالي للعامل في عشرة بلدان عربية ببعض البلدان النامية الأسرع نمواً⁹ على مدى فترة زمنية طويلة نسبياً (1970-1997).

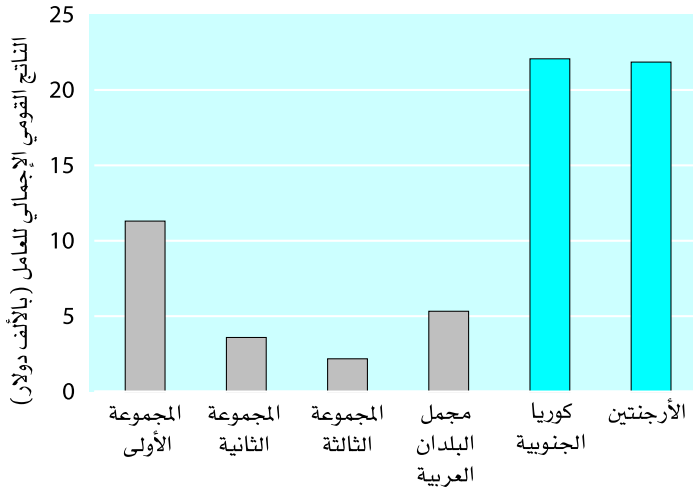
ويتبين أن معدل نمو الإنتاجية، في السنة، فاق

6 من الجداول (1)، (3)، (1) في المصدر، مع تقدير قوة العمل في البحرين، وجيبوتي، والعراق، والكويت، وليبيا، وقطر، والصومال، والسودان على أساس نسبة قوة العمل للسكان (من "التقرير الاقتصادي العربي الموحد 1998") وافترض أن الناتج للعامل في ليبيا والعراق وجيبوتي والصومال يساوي على الترتيب، 5000، 3000، 100، 700 دولار على الترتيب.

7 كمؤشر أولي على الإنتاجية، أملاء توافر البيانات الأحدث من مصدر أساسي واحد. وحيث يقل تقدير قوة العمل في البلدان النامية نتيجة لاستبعاد النساء والأطفال، خاصة في النشاط الاقتصادي غير المنظم، ينتظر أن يكون تقدير الإنتاجية بهذه الطريقة أعلى من الواقع.

8 وهو أفضل تعبيراً عن الإنتاجية من الناتج القومي الإجمالي.

9 المؤشر المستعمل هنا هو مجموع معدلات نمو الإنتاجية في الفترتين محسوباً من بيانات الجدولين (3) و (11) في المصدر اللذين يبينان معدلات نمو قوة العمل، والناتج المحلي الإجمالي، في الفترتين (1980-1990) و (1990-1997).



المصدر: حسب من بيانات من البنك الدولي (بالإنجليزية)، 1998.

وهي في حد ذاتها عناصر جوهريّة للرفاه الإنساني. كما يعني سوء توزيع الدخل والثروة من جانب آخر تقليص فرص الفقراء في انتشار أنفسهم من وهدة الفقر، عبر اكتساب القدرات البشرية في مجتمعات لا يسمع فيها لهم صوت. ويعني هذا المأزق المجتمعي، على وجه الخصوص، ضعف بناء رأس المال البشري راقى النوعية، وهو أحد أهم المتطلبات لحياة منظومة المعرفة.

ومن أسف أن قاعدة البيانات عن مدى وتضاريس الفقر وتوزيع الدخل والثروة بالغة الضعف في البلدان العربية. وتكاد لا تتوافر أي بيانات جيدة عن توزيع الثروة على الإطلاق، وتتسم المعلومات عن توزيع الدخل ومدى الفقر وخصائصه بالضعف الشديد، مما يقلل من وضوح صورة الفقر وتوزيع الدخل في البلدان العربية.

ويُقدّر بعض الباحثين أن الفقر أكثر شيوعاً، كما أن توزيع الدخل أقل تساوياً مما تشير إليه مجموعات البيانات الدولية، نتيجة لاعتبارات فنية. يضاف إلى ذلك قلة توافر البيانات عن الفقر وتوزيع الدخل في البلدان العربية، مما يقلل من حضورها في قواعد البيانات الدولية أصلاً. بل يخشى، في ضوء مؤشرات متباينة، أن كلاً من محددَي الرفاه يتردى: أي أنه يُقدّر أن الفقر يتزايد كما يسوء توزيع الدخل. فتترواح تقديرات نسبة الفقر في مصر مثلاً في منتصف التسعينيات حول 30-40%. ويعني هذا أن مساهمة مصر وحدها في نسبة الفقر للمنطقة تقارب 10%، ناهيك عن العراق والمغرب والسودان والصومال وجيبوتي. وتترواح تقديرات نسبة الفقر من

15% في الصين، و8% في كوريا، و6% في الهند. وبالمقابل لم يتعد معدل نمو الإنتاجية في أفضل البلدان العربية أداءً 4% (بالترتيب، حسب القيمة: 3-4% في عمان ومصر، 2-3% في تونس وموريتانيا والمغرب، 1-2% في الأردن والجزائر، وأقل من 1% في الإمارات والسعودية).

بناء عليه، يظهر أن تعالي النمو الاقتصادي في الوطن العربي، وزيادة الإنتاجية، هما شرطان لازمان لقيام نهضة معرفية، لكنهما غير كافيين. ولن تنهياً هذه النهضة المأمولة إلا عندما تصبح غاية بناء مجتمع المعرفة في مقدمة الأولويات، لدى جميع متخذي القرار في المجتمعات العربية، في الدولة وقطاع الأعمال والمجتمع المدني والقطاع العائلي، وعندما ينعكس ذلك في قرارات الإنفاق والاستثمار كافة.

توزيع الدخل

إن لنمط توزيع الدخل، والثروة، ومن ثم القوة، في المجتمع أثراً جوهرياً على النمو الاقتصادي في حد ذاته، وعلى تخصيص الموارد لاكتساب المعرفة من ناحية أخرى. ورغم أن بعض الاقتصادات قد نجحت في تحقيق النمو الاقتصادي في ظل تركيز الدخل والثروة في أيدي فئة محدودة، وفي سياق عالمي مختلف اتسم بدرجة مرتفعة من انغلاق الاقتصادات على صعيد العالم، فإن انفتاح أسواق رأس المال الذي أتاحتها العولمة يقلل من فرص النمو من خلال التركيز. وفي الكم الضخم من رأس المال العربي الموظف في البلدان المصنعة، والمحجوب من ثم عن الاستثمار في الوطن العربي، دليل قوي على قلة فائدة تركيز المال والثروة.

كما أصبح مستقراً في أدبيات التنمية أنه يصعب تحقيق نمو اقتصادي مرتفع ومطرد في المجتمعات التي يشهد فيها الاستقطاب الاجتماعي نتيجة لانتشار الفقر، خاصة بمعنى قصور القدرات البشرية (ومن ثم تدهور الإنتاجية) والبطالة، وتفاقم سوء توزيع الدخل والثروة والقوة. بل إن عدالة التوزيع تذكر كثيراً باعتبارها من أسباب نجاح تجربة النمو الاقتصادي في شرق آسيا. وعلى هذا فإن افتقار توزيع الدخل والثروة إلى العدالة يلحق الضرر بفرص اكتساب المعرفة عبر إهدار فرص النمو الاقتصادي المرتفع والمطرد.

ووقع سوء توزيع الدخل والثروة في منظور التنمية الإنسانية، بعد أسوأ. إذ يعني من جانب حرمان الغالبية من القدرات البشرية، خاصة المشاركة السياسية الفعالة نتيجة للترابط المتزايد بين الثروة والقوة السياسية في البلدان العربية،

يعني سوء توزيع

الدخل والثروة

تقليص فرص

الفقراء في انتشار

أنفسهم من وهدة

الفقر، عبر اكتساب

القدرات البشرية

في مجتمعات لا

يسمع فيها لهم

صوت.

توحي مؤشرات مختلفة أن مدى انتشار الفقر في البلدان العربية يزيد عن المستوى المبلّغ عن مجمل البلدان العربية في قواعد البيانات الدولية، خاصة تلك الصادرة عن البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

بالإنجليزية، 1998) مقارنة بحوالي 28% في العام 1995 (البنك الدولي، بالإنجليزية، 2000) وهو ارتفاع ضخم في مدة قصيرة، يدل على تفاقم سريع في سوء توزيع الدخل. كما انخفض نصيب العمل من القيمة المضافة من قرابة 40% في العام 1975 إلى حوالي 25% في العام 1994 (شكل 7-7)، تعبيرا عن تدهور توزيع الناتج القومي لمصلحة عوائد الثروة.

إلا أن لمسألة التوزيع أيضا أثراً مركباً على اكتساب المعرفة. ففي بعض المجتمعات كان لتكدس الثروات في أيدٍ محدودة، ولكن مهياة للإنفاق الخيري على دعم مختلف أبواب المعرفة -أساساً على صورة وظيفيات لصالح مؤسسات إنتاج المعرفة- أثر حميد على اكتساب المعرفة في المجتمع بكامله. بينما نجد في مجتمعات أخرى، ربما هي للحالة العربية أقرب، أن الثروات الضخمة لا تبحث إلا نادراً عن سبل غير التراكم المالي السريع، عبر الريح السهل، خاصة في المضاربة والعقارات، والاستهلاك التفاضلي. وفي مثل هذه المجتمعات يقلل سوء توزيع الدخل والثروة من فرصة المجتمع في الترقى على درب المعرفة.

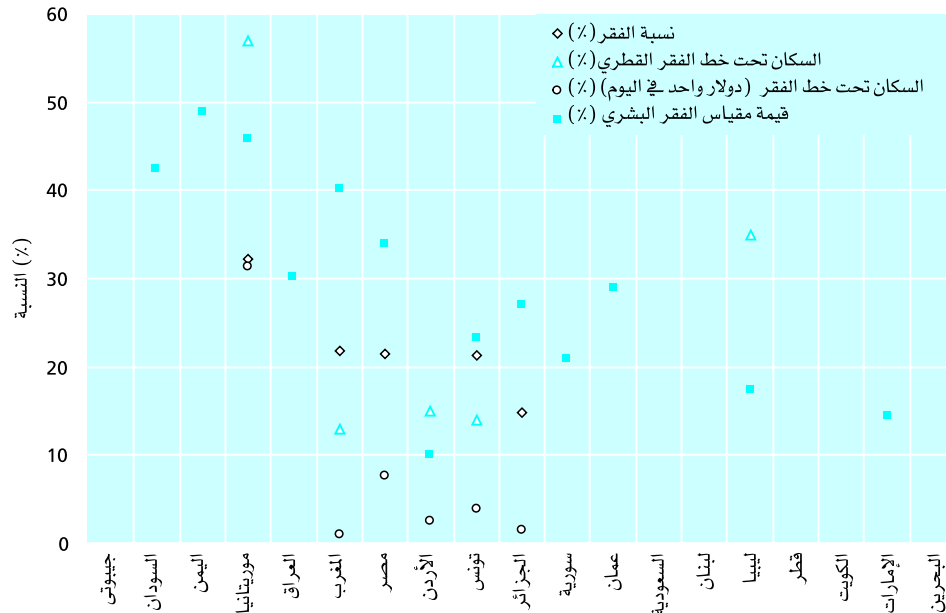
إلا أن الحق يقتضي الاعتراف بأن المجتمعات

مسوح قطرية في التسعينات بين 21% في الأردن، و30% في اليمن، و45% في جيبوتي و85% في السودان (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بالإنجليزية، 1997 ب). ويضم شكل 6-7، مؤشرات لمدى انتشار الفقر، وفق مقاييس مختلفة، في تسعينات القرن العشرين، توحي بأن مدى انتشار الفقر في البلدان العربية يزيد عن المستوى المبلّغ عن مجمل البلدان العربية في قواعد البيانات الدولية، خاصة تلك الصادرة عن البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

وحتى عندما تتوافر مسوح ميدانية عن الدخل والإنفاق - وهي المصدر الأساس لتقديرات توزيع الدخل- فإن هذه المسوح تعاني من عيوب تقلل من مصداقيتها، خاصة فيما يتعلق بتقدير معالم توزيع الدخل نتيجة لتحيزات في البيانات المجموعة.¹⁰ ففي مصر مثلاً يفضي التعامل المباشر مع نتائج مسحي الدخل والإنفاق في النصف الأول من التسعينات إلى تحسن معامل جيني¹¹، بمعنى أن توزيع الدخل أصبح أكثر عدالة، الأمر الذي لا يستقيم مع مجمل تطور الأوضاع الاقتصادية، خاصة على معياري البطالة والفقر والمشاهدات على توزيع الثروة في الفترة نفسها. هذا في حين قُدِّر معامل جيني في العام 1997 بما يقارب 37% (دات وآخرون،

الشكل 6-7

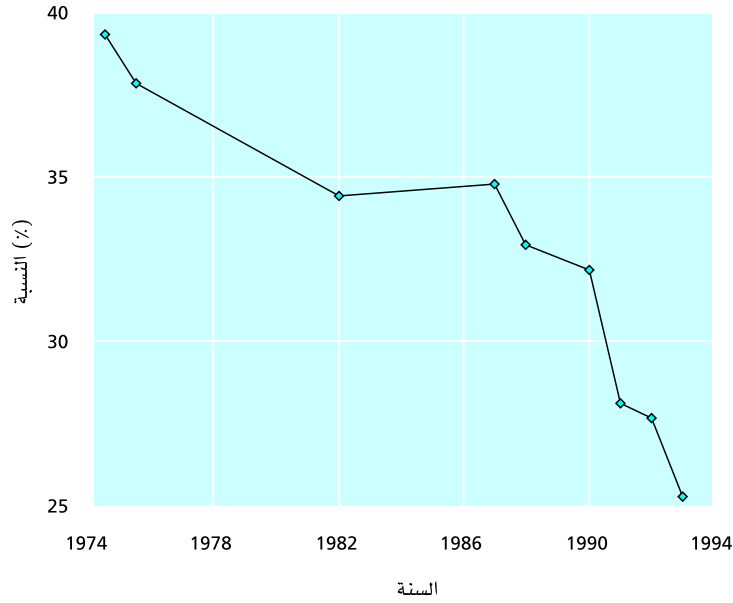
تقديرات مدى انتشار الفقر في تسعينات القرن العشرين في البلدان العربية



المصدر: نادر فرجاني (بالإنجليزية)، 2002.

10 مثل مشكلة " اقتطاع الذيل الأيمن" لتوزيع الدخل أو الإنفاق، التي تظهر في المجتمعات التي لا تسجل فيها في المسوح قيم الإنفاق أو الدخل بالغة الارتفاع. وتستشري هذه المشكلة في المجتمعات أو الحقب التاريخية التي تشتق فيها الدخل المرتفعة في الأساس من نشاطات غير مقبولة اجتماعياً أو مجرّمة قانوناً. ويترتب على "اقتطاع الذيل الأيمن" قيم معالم توزيع الدخل أكثر مساواة من الواقع.
11 Gini coefficient

الشكل 7-7
تطور نصيب تعويضات العاملين من الناتج المحلي الإجمالي (%)، مصر،
1974-1993



المصدر: نادر فرجاني، 1998، ص 77.

نسق الحوافز المجتمعي

اتجه جمهرة المفكرين العرب في دراساتهم وتحليلاتهم لواقع الفكر والأفكار والمعرفة في الوطن العربي الحديث إلى الإعلاء من قيمتي العقل والمعرفة إعلاء غير محدود. وحرص كثير منهم على تسويغ الأخذ بهاتين القيمتين بتشديد الاعتقاد بأن المدينة العربية الكلاسيكية قد أحلت العقل والتجريب والاستخلاف الأرضي واستغلال الطبيعة في مكانة جليلة من تصورها القيمي.

ومع ذلك فقد رأى بعض النظار في الثقافة العربية الحديثة والحالية أن هذه الثقافة مسكونة بالنزعات اللاعقلانية وبالتهوين من قيمة العلم والعمل. وذهب بعضهم إلى تقرير القول إن جل المشاكل الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي يشكو منها الإنسان العربي الحديث يكمن في سوء استخدام العقل وفي عجز هذا العقل بالتالي عن الإنتاج المعرفي وعن الإبداع فيه.

ولذلك يتعين حين النظر في الواقع القيمي للثقافة العربية أن نلاحظ أن الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية قد أدت دوراً حاسماً في توجيه القيم ونسق الحوافز المجتمعي. فليس يخفى على أحد أن جملة البلدان العربية قد خضعت منذ عهد الاستقلال إلى أنظمة سياسية "وطنية" لم تستطع أن تتخلى عن نزعات الاستبداد المنحدرة من عصور التاريخ القديمة والمتأخرة. فظل هامش الحريات محدوداً في

العربية قد تميزت، قبل فترات الحكم الشمولي في كثرة من البلدان العربية، بعطاء خيرى وافر، من خلال منظمات العمل الأهلي والأوقاف، خاصة في مجالي الصحة والتعليم- بما في ذلك التعليم العالي. إلا أن شمولية الحكم وما انطوت عليه من التضييق على منظمات العمل الأهلي وتحكم الحكومة في الأوقاف، قد عطلت فيض العطاء الأهلي هذا لأمد أن له أن ينقضي. كما أن دولة الرفاه النفطية، من جانب آخر، قد أغدقت على الناس والخدمات العامة بحيث لم تتبلور في مجتمعاتها حركة أهلية قوية لدعم اكتساب المعرفة.

إن إقامة مجتمع المعرفة تتطلب أن يتوفر أثرياء العرب، دولاً وأفراداً، على دعم ضخم ومطرود لنشر وإنتاج المعرفة في أرجاء الوطن العربي كافة. ولا ريب أن هذا المطلب يرتب على الدول العربية أيضاً مهمة أن تنشئ البيئة المجتمعية، وتضع السياسات الضريبية والتمويلية وتلك الميسرة لنشوء ونشاط مؤسسات المجتمع المدني الداعمة لاكتساب المعرفة، الكفيلة بإنجاز هذا الواجب الوطني.

البنية الطبقيّة

تلعب البنية الطبقيّة للمجتمع دوراً محورياً في حيوية منظومة المعرفة. ومن الشروط التي تتواتر كخصائص للبنية الطبقيّة المحفزة على اكتساب المعرفة ما ذكرنا أعلاه من وجود فئة ثرية عاطفة على نشر وإنتاج المعرفة بما يكفي لأن تخصص نصيباً مقدراً من ثروتها للاستثمار الخيري في دعم هذه الأنشطة. والشروط الثاني الذي يعد موافقاً لاكتساب المعرفة هو اتساع نطاق الشريحة المتوسطة بما يمكن أن يتوافر لها من تعليم يفتح لها أبواباً لتذوق حلاوة المعرفة، وما يكفي من سعة العيش بما يسمح باجتراح المساهمة في نشر وإنتاج المعرفة (جلال أمين، 2002).

ويُخشى أن الشريحة المتوسطة في البلدان العربية تتضاءل حجماً بسبب تطورات الفقر وتوزيع الدخل والثروة التي أشرنا إليها في الجزء السابق، وتفقد تدريجياً مقومات تذوق المعرفة، خاصة باللغة العربية السليمة، نتيجة لسيادة ثقافة الإمتاع السطحية في وسائل الإعلام والإنتاج الفني الرائج والعولمة الثقافية. كما تتقلص في البلدان العربية، وهو الأهم، القدرة على المساهمة في إنتاج المعرفة لعدة أسباب من بينها تردي نوعية التعليم وضعف الحوافز المجتمعية المثيرة لاكتساب المعرفة.

إن إقامة مجتمع

المعرفة تتطلب أن

يتوفر أثرياء

العرب، دولاً وأفراداً،

على دعم ضخم

ومطرود لنشر

وإنتاج المعرفة في

أرجاء الوطن

العربي كافة.

أدت الأوضاع

السياسية

والاجتماعية

والاقتصادية دوراً

حاسماً في توجيه

القيم ونسق

الحوافز المجتمعي.

مواطن، أو غائباً تماماً في مواطن أخرى. ولا يتسع المقام هنا لاستحضار تفصيلي لمضمون "طبائع الاستبداد" التي نوه بها عبد الرحمن الكواكبي وخلفه، وما أنتجت وتنتج هذه الطبائع في "أخلاق" الناس وقيمهم العملية من خلل وفساد وعطب. والعجز عن "النماء" و"التطور" والإبداع" بعض وجوه هذا الخل.

ولم تكن البنى الاجتماعية التقليدية - سواء تمثلت في المجتمع الأبوي أم في سيادة القبيلة والعشيرة - أقل خطراً على الأخلاق الفردية والاجتماعية وعلى القيم الإنسانية الحديثة، وبوجه أخص قيم المواطنة والقانون وحقوق الإنسان الطبيعية - فضلاً عن الدينية - إذ تم امتصاص ذلك كله في (عقل القبيلة) وقيمها

وكان لتوزيع "السلطة"، الذي توازى في أحيان مع توزيع الثروة في البلدان العربية، آثاره في أخلاق الأفراد والمجتمعات. وبدا أن استشرَاء المنفعة وتقديم الخير الخاص على الخير العام والفساد الاجتماعي والأخلاقي وغياب النزاهة والمسؤولية وأمراضاً أخرى كثيرة، إنما ترتبط جميعاً بشكل أو بآخر بهذا التفاوت غير العادل أو غير المتكافئ. وكانت العدالة هي الضحية قبل غيرها.

لقد شهدت حوافز المجتمعات العربية تراجعاً عما كانت عليه في الستينيات. وانعكس ذلك على الإبداع وتطور المعرفة. فالفن والفكر والعلم

الإطار 1-7

المجتمع الأبوي في البلدان العربية

في تحليل قيم للمجتمع العربي، شخص "هشام شرابي" خصائص هذه العلاقات التي تغل وتشوه التقدم في البلدان العربية. ويستنتج شرابي بأن المجتمع العربي قد علق في دائرة خبيثة، حيث تعيد "الذات الجماعية الأبوية" إنتاج نفسها لكي تؤيد النسق الأبوي للسلطة

إن جوهر الأبوية الجديدة في المجتمع العربي هو الأسرة الأبوية، التي تقوم أهميتها في فهم الهياكل الأبوية الجديدة في علاقاتها الداخلية الأساسية، وبخاصة في علاقات السلطة، والهيمنة، والتبعية التي تعكس وتنعكس في بنية العلاقات الاجتماعية.

الحديث العقلاني".

ويسير المجتمعات العربية كثير من المستبدن ذوي الأبوية المتنوعة: رأس الأسرة، الكبار في الأسر، شيوخ القبائل، مديرو المدارس، رؤساء المجالس، رؤساء الدول، وغيرهم. ولن يوجد في مثل هذه المجتمعات إلا

المقولة	الحدث	الأبوية
المعرفة	الفكرة - العقل	الأسطورة - الاعتقاد
الحقيقة	العلمية - الثورية	الحكاية
اللغة	التحليل	البلاغة
الحكومة	الديمقراطية - الاشتراكية	السلطة الأبوية الجديدة
العلاقات الاجتماعية	الأفقية	الرأسية
الترتيب الاجتماعي	الطبقة	الأسرة - القبيلة - الطائفة

فضاء صغير لتنمية المبادرة والابتكار بين الأفراد الذين يخضعون لهؤلاء المستبدن الصغار. ولقد أحبطت الآمال المتطلعة إلى أنظمة التعليم في البلدان العربية كي تكون الترياق الذي يقلب تأثير التنشئة الأبوية على الأفراد. فعلى النقيض، فقد تخللت الثقافة الأبوية التقليدية النظام التعليمي في أغلبية المدارس، معززة خضوع التلميذ للسلطة من أنواع مختلفة، ومكمنة المبادرة الفردية والإبداعية. وحتى في المدارس التي لا يرهقها ثقل المجتمع التقليدي، مثل المدارس الخاصة للجاليات الأجنبية، فإن تشجيع المبادرة الفردية والابتكار الفردي استثناء وليس القاعدة في نسق التعليم فيها.

فالأب، المثال لشخصية الأبوية الجديدة، يشكل الأداة المركزية للاضطهاد. حيث تركز قوته وتأثيره إلى القصاص. ويرتبط الاضطهاد في الأسرة بغلبة المواقف المناهية للعقل في جماهير الناس، التي تسهل سيطرة الوضع القائم وتقود الناس دون وعي إلى معارضة التغيير. " لم يتجذر العقل العلمي الذي يفسر الظواهر بإرجاعها إلى أسبابها التي تخضع للاختبار والنثبت في الشخصية الجماعية. ولا زال التوجه الغيبي والسحري مهيمنا ونشطا في البنية النفسية للفرد. وعليه، فالعقلانية ليست المبدأ الحاكم لسلوك الفرد أو للعمل الاجتماعي عموماً. ويتعايش في المجتمع قطاعان جنباً إلى جنب: أولهما سحري وثانيهما علمي. فالبنى التقليدية تتعايش مع البنى الحديثة، والاقتصاد البدائي التابع يسير جنباً إلى جنب مع الاقتصاد

والعلاقات الاجتماعية. فالمجتمع العربي ليس بمجتمع تقليدي بالمعنى الدقيق للمصطلح، كما أنه ليس بالمجتمع الحديث، وإنما هو مزيج مشوش من النوعين. فإحدى صورته تبدو في مجموعة من العلاقات الاجتماعية التقليدية، والقيم والهياكل التي تنبع من المجتمع الأبوي وتنصهر في العلاقات القبلية، والأسرية، والدينية، والطائفية القديمة. أما صورته الأخرى، فهي مجموعة حديثة من العلاقات والهياكل الاجتماعية. ويزداد التشويش في المجتمع العربي من أنه يعاني، إلى حد كبير، من الاعتماد على التأثيرات السياسية والاقتصادية والثقافية الخارجية. ويحاول شرابي تفسير الأبوية العربية من خلال مقاربتها من وجهة نظر الحدث. فهو يقترح المطابقة التالية لمقابلة الأبوية والحدث على أساس ست مقولات رئيسية:

أنظر: هشام شرابي (بالإنجليزية)، 1988. 17-18.

تخضع أحياناً لأحكام الحلال والحرام أو الكفر والإيمان عوضاً عن الجمال والقبح أو الخطأ والصواب. كما تسود قيم الزهد والقناعة بين الفئات المستضعفة قبالة المتعة والإقبال على الحياة، وهو أمر يوجه دنياهم الجميلة إلى الآخرة أو الدائمة وفق تعبير العامة، مثلما أنه لم يحل دون تذرع المترفين بالنص الذي يوجه إلى الدنيا: "ولا تنس نصيبك من الدنيا".

كما أصابت الفورة النفطية عدداً من القيم والحوافز الاجتماعية التي كان يمكن أن تؤازر وتسند الإبداع واكتساب ونشر المعرفة. ولكن القيم السالبة التي انتشرت خلال الفترة الماضية قعدت بالإبداع وأفرغت المعرفة من مضمونها التنموي والإنساني. فقد ضاعت القيمة الاجتماعية للعالم والمتعلم والمثقف. كما أن التعليم فقد قدرته على توفير الإمكانيات التي تتيح للفقراء الارتقاء الاجتماعي. وباتت القيمة الاجتماعية العليا للشراء والمال- بغض النظر عن الوسائل المؤدية إليهما. وحلت الملكية والامتلاك محل المعرفة والعلم. كما فقدت المرحلة الراهنة قيم نمط الوجود الذي يتميز بالاستقلالية والحرية وحضور العقل النقدي، والنشاط الإيجابي الفاعل.

وساهم القمع والتهميش في قتل الرغبة في الإنجاز والسعادة والانتفاء. ولذا نلاحظ سيادة الشعور باللامبالاة والاكتماب السياسي، ومن ثم ابتعاد المواطنين عن المساهمة في إحداث التغيير المنشود في الوطن.

لم يعد الإنسان الحديث المنتج الفعال هو مثال المواطن المنشود، بل إننا رجعنا إلى تفضيلات يصعب الفصل والتفضيل بينها؛ فنحن الآن نخير أيهما أفضل: المواطن المنتج أم المتدين؟ بينما السؤال الصحيح هو: ألا يمكن أن يكون المواطن العربي منتجاً ومتديناً في الآن نفسه، وما السبيل إلى هذا الجمع الإيجابي؟ هناك مشكلات عديدة تجعل الأمر عسيراً. فالعمل ليس قيمة عليا، ونحن مازلنا نتحدث عن "الرزق" وبعض أمثالنا الشعبية تردد ذلك، وتؤكد بغيبوبة وقدرة تقمع الإنتاج والحوافز والإرادة الإنسانية. وما زالت المكانة الموروثة أقوى من المكتسبة، والحديث عن المجد التليد والأصول القديمة ثابت. وهذا يغلب الولاءات الضيقة على المؤسساتية والتعاقد الاجتماعي، ويبعد الكفاءة لصالح المحسوبية والعلاقات الشخصية. وكل هذه معوقات تقف ضد الابتكار والإبداع واكتساب المعرفة المتجددة. وفي هذه المناخات التقليدية يضعف العمل الجماعي وتسود فردية متخلفة لا تشبه فردية المجتمعات الصناعية، إذ هي أقرب إلى الحسد

والتباؤد وأبعث على تعطيل العمل والإنتاج وإعاقة تراكم الخبرات وتبادلها بين أقران التخصص الواحد.

وأدى الانتشار الأيديولوجي الواسع في جميع الفضاءات العربية خلال النصف الثاني من القرن العشرين على وجه التحديد إلى غلبة النزعات القطعية (الدوغمائية) الراديكالية وإلى تنامي سياسات القمع من جانب الأنظمة السياسية الشمولية، وإلى تجذر أيديولوجية "الخصوصية/ الاختلاف" ورفض "الأخر"، المحلي والكوني على حد سواء. في هذا السياق بالذات، تم تشجيع الإنتاج المعرفي التاريخي التقليدي الاستهلاكي الذي يخدم بعض الأنظمة السياسية والاجتماعية القائمة، في الوقت الذي تمت فيه محاصرة الحرية الفكرية والتضييق على عدد من ممثلي الفكر الحر الذين قدموا إنتاجاً إبداعياً حقيقياً. أما الضائقة الاقتصادية وأزمة "الأفاق القومية المسدودة" - وفي مقدمتها غياب الحكم الصالح والإخفاق في مجالات الوحدة العربية والتوصل لحل عادل في القضية الفلسطينية- فقد فاقت من التوتّر الذهني والنفسي، وولدت "ثقافة الإحباط والرفض".

إن كل هذه الأحوال القيمية هي ذات علاقة وطيدة بالأوضاع المعرفية والثقافية في البلدان العربية، وهي أوضاع تشير كل الفرائض إلى أنها أوضاع مضادة للتطور والتنمية. ومن الطبيعي أن تعاني المسألة الثقافية وإبداع المعرفة معاناة حقيقية بسببها. لذا لن يكون أمراً مصطنعاً أن يتجه التفكير في قضية إنتاج المعرفة وتقدم الثقافة إلى تأكيد القول إن ذلك لن يتم إلا إذا أمكن كسر حلقة القيم السالبة التي تحول دون تفتح العقول والنفوس، ودون الإقبال على الحياة والمعرفة والفعل الخيّر والمجدي مجتمعياً على حد سواء.

من المؤكد أن المجتمعات العربية في حاجة ماسة إلى تمثل قيم جديدة كالمثابرة والصبر على العمل والإصرار والابتكار، فضلاً عن التتبع على

أصابت الفورة

النفطية عدداً من

القيم والحوافز

الاجتماعية التي

كان يمكن أن تؤازر

وتسند الإبداع

واكتساب ونشر

المعرفة.

باتت القيمة

الاجتماعية العليا

للشراء والمال- بغض

النظر عن الوسائل

المؤدية إليهما.

وحلت الملكية

والامتلاك محل

المعرفة والعلم.

الإطار، 2-7

الكواكبي (1854-1902) : طبائع الاستبداد

"ترضون بأدنى المعيشة عجزاً تسمونه قناعة، وتهملون شؤونكم تهاوناً وتسمونه توكلًا، تموهون عن جهلكم الأسباب بقضاء الله، وتدفعون عار المسببات بعطفها على القدر، ألا والله ما هذا شأن البشر."

المصدر: عبد الرحمن الكواكبي، 1984، 118، 126.

"ألفنا أن نعتبر التصاغر أدباً، والتذلل لطفًا، والتملق فصاحة، واللكنة رزانة، وترك الحقوق سماحة، وقبول الإهانة تواضعًا، والرضا بالظلم طاعة، ودعوى الاستحقاق غرورًا، والبحث عن العموميات فضولًا، ومد النظر إلى الغد أملاً طويلاً، والإقدام تهورًا، والحمية حماقة، والشهامة شراسة، وحرية القول وقاحة، وحرية الفكر كفرا، وحب الوطن جنونًا".

القضية بقدر كاف، ولم ينتج معرفة واجتهادا كافيين يضمنان للمرأة العربية حقوقها، بما يتسق مع الشريعة الدولية لحقوق الإنسان، دون افتتات على الشرع، في عصر يفرض ذلك من كل الوجوه. ثم إنه يتعين أيضاً أن تتخذ الإجراءات الفعالة من أجل نبذ الأعراف والقوانين والعتادات التي تؤسس وتجذر الولاءات التقليدية الضيقة (القبيلة والعشيرة) في المجتمعات العربية، وإحلال مفهوم المواطنة وواقعها بدلا من ذلك، فلا إبداع بغير ذلك.

وفي الحياة الاقتصادية - المرتبطة ارتباطا جذريا بالفلسفة السياسية والاجتماعية - ينبغي تقديم قيمة (العدالة)، لأن قيم الحرية والديمقراطية والمساواة وغيرها لن تؤدي أي ثمار طيبة بدون قيمة العدالة، وهذه القيمة هي التي تجعل قيم النزاهة والمسؤولية والخير العام التي تتطلبها حياة المجتمع الأخلاقي السليم، ممكنة وفاعلة وقابلة للحياة.

إن حقيقة الأمر في هذا الباب هي أنه برغم أهمية "إصلاح العقل" في الثقافة العربية الحديثة، إلا أن "إصلاح الفعل" مطلب لا يقل أهمية عن مطلب إصلاح العقل. وإذا كان إصلاح العقل يُلزم باعتماد "العقلانية" و"الفاعلية العلمية والأدائية"، فإن إصلاح الفعل يلزم بإصلاح الأخلاق وتهذيبها ونشر مجموعة القيم الفاعلة والمؤثرة في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وتجزير هذه القيم تجزيراً ياذن لها بأن تكون مبدأ مبدعاً للمعرفة وللثقافة. ويتقدم هذه المنظومة القيمية قيم: الحرية، والعدالة، واحترام الكرامة الإنسانية، وجملة حقوق الإنسان الأساسية، والنزاهة، ونشدان الخير العام، والمسؤولية، وأخلاق الوفاق والتفاهم والحوار والتداول.

الهجرة

تعرضت البلدان العربية لتيارين ضخمين من الهجرة الدولية لهما تبعات مهمة على اكتساب المعرفة. توجه التيار الأول إلى البلدان العربية النفطية، وكان في جوهره هجرة مؤقتة للعمل، حالت سياسات وإجراءات بلدان المقصد، إضافة إلى مشكلات هجر الأوطان، ناهيك عن التقلبات السياسية الحادة والنزاعات المسلحة، دون أن يترتب عليها تبادل بشري محسوس بين الأقطار العربية، إلا استثناء في حالة العراق في فترات. وقد ضم تيار الهجرة إلى منابع النفط تشكيلة من جميع مستويات التعليم والمهارة اختلفت من بلد استقبال أو منشأ الآخر. وكان قطاع التعليم، بجميع مراحلها، وقطاعات الخدمات العامة

ثقافة الاتباع والتقليد من أجل التوجه إلى الإبداع والتجديد. والمجتمع الذي لا يعطي قيمة عليا للمعرفة والإبداع لا يوفر لمنظومة اكتساب المعرفة الموارد الضرورية أو المناخ الاجتماعي. والأمل معقود على ظهور طبقة وسطى قوية ونشطة تضم المعلمين تعليماً عالياً ممن لديهم مهارات وكفاءات متميزة ويتحلون برؤية تتوق إلى حياة أسعد وأفضل وأكثر إنسانية.

إن الدولة ومؤسساتها الرسمية، فضلاً عن المنظمات الأهلية وأجهزة الثقافة والإعلام وحَمَلَة الفكر التنويري، مدعوون جميعاً إلى تجذير ثلة القيم الباعثة على الفعل والإبداع في جملة القطاعات الأساسية في المجتمع: السياسية والاجتماعية والاقتصادية على وجه الخصوص. ذلك أن كل قطاع من هذه القطاعات ينبغي أن يسهم ويشارك ويلتزم بمنظومة قيم تحت على تقديس روح العمل والإنتاج والاجتهاد والإبداع، وتحفز قدرات الإبداع والابتكار بالإضافة إلى ما هو قائم، سواء ما حصله المجتمع المحلي، أو ما أبدعته البشرية بوجه عام.

وامتلاك المعرفة يختلف عن امتلاك الثروات المادية. فالتقدم الاقتصادي الكمي يرتبط بتراكم الثروات السابق إنتاجها، فيما يسمى بالتراكم الرأسمالي، الذي يمكن أن تتركز ملكيته في أيدي قليلة قد تنحصر في الدولة حيثما تطبق رأسمالية الدولة. أما التقدم النوعي فيرتبط بتطوير القاعدة المعرفية والإضافة إليها من خلال خلق المعرفة، وهو ما يمكن أن ينتشر بين أفراد المجتمع في ديموقراطية معرفية تتيح للجميع فرص الإسهام فيها والانتفاع بحصيلتها، رجالاً ونساءً، وأياً كانت أوضاعهم الاجتماعية أو مستوياتهم الاقتصادية أو فئاتهم العمرية. ويرتبط بهذا عملٌ دؤوبٌ لتصويب منظومة القيم الخلقية والقضاء على الفساد الذي يزيّن طرقاً ملتوية للكسب المادي، ويعوق حركة التقدم المعرفي للمجتمع. يضاف إلى ذلك إعطاء العمالة العربية الواحدة حقوقها الإنسانية لكي تتفاعل بصورة إيجابية مع فئات المجتمعات التي تستضيفها.

خلاصة القول إنه يتوجب احترام الإنسان بما هو إنسان، أي احترام الكرامة الإنسانية، والإقرار بحق الاختلاف ونبذ سياسة التمييز بسبب اختلاف الآراء أو المعتقدات، وتشجيع الإبداع ومكافأته، وتوجيه العناية الخاصة إلى عالم الطفل وعالم المرأة بوجه خاص، ووضع حد للتمييز الظالم في هذا المضمار.

وهنا لا بد من التنويه بالوضع الخاص بالمرأة. إذ أن المجتمع العربي الحديث لم يتبته إلى هذه

إن المجتمعات العربية في حاجة ماسة إلى تمثل قيم جديدة كالمثابرة والصبر على العمل والإصرار والابتكار، فضلاً عن التنكب عن ثقافة الاتباع والتقليد من أجل التوجه إلى الإبداع والتجديد.

يتوجب احترام الكرامة الإنسانية، والإقرار بحق الاختلاف ونبذ سياسة التمييز بسبب اختلاف الآراء أو المعتقدات، وتشجيع الإبداع ومكافأته.

الأخرى، من أهم مقاصد المهاجرين العرب في البلدان العربية النفطية.

أما التيار الثاني فقد توجه إلى البلدان الغربية المتقدمة، وزادت فيه نسبة الاستيطان في بلدان المستقبل، مقارنة بالتيار الأول، وإن لم يكن الاستقرار أحياناً في الحسبان عند بدء الهجرة. ودخل هذا التيار الثاني يمكن التمييز بين تيارين فرعيين: الأول، هو ذلك الذي نشأ في بلدان شمال أفريقيا وتوجه إلى أوروبا، خاصة بلدان القوى الاستعمارية القديمة، وقد ضم جميع مستويات التعليم والمهارة وإن غلب عليه العمال غير المهرة. أما التيار الفرعي الثاني، ولعله الأهم في منظور المعرفة، فقد اقتصر على هجرة الكفاءات عالية التأهيل إلى البلدان الغربية المتقدمة، وغلب عليه نمط الاستقرار في بلدان المقصد.

ولا خلاف في أن الهجرة لمجتمعات أخرى تنطوي بالضرورة على اكتساب معارف وخبرات جديدة، وعلى تبلور نموذج معرفي أرقى لدى المهاجرين، وفي حال صلاح الأحوال، لدى من يخالطونهم في بلدان المقصد. ولا ريب في أن هجرة العرب لبلدان عربية، خاصة حينما تمركزت حول التعليم، قد أنتجت مساهمة مقدرة في اكتساب المعرفة في بلدان الاستقبال على الأقل. كما أن الهجرة بين البلدان العربية قد ساهمت في توثيق عرى العلاقات العربية، وإن شابتها صعوبات في أحيان. ولكن الترتيبات المؤسسية للهجرة بين البلدان العربية، والسياسات العامة في بلدان المنشأ والمقصد، كليهما، لم ترتب أعلى العوائد الممكنة للمشاركين في الهجرة، أفراداً ومجتمعات. ويتمثل مؤشر على ذلك في أن غالبية الاتفاقات العربية التي سعت لتنظيم الهجرة للعمل في الوطن العربي حماية لحقوق المهاجرين، ووصولاً لأفضل عائد تنموي ممكن، وإن لم ترق إلى مستوى بعض الاتفاقات الدولية، تبقى حبرا على ورق.

إلا أن هجرة الكفاءات عالية التأهيل للغرب المصنع تعد من أخطر الظواهر المؤثرة على اكتساب المعرفة في الوطن العربي، وليس في وصفها بالنزيف مغالاة.

بداية، بلغت الظاهرة حدوداً هائلة، كما تتسارع معدلاتها باطراد. ومن دواعي الأسف أن البيانات غير كافية، ولكن بعض المؤشرات على كبر حجم الظاهرة، وخطورتها، تتمثل فيما يلي (زحلان، بالإنجليزية، ورقة خلفية للتقرير):

يقدر أنه بحلول العام 1976 كان قد غادر

البلدان العربية نحو 23% من المهندسين و50% من الأطباء و15% من جميع حملة الشهادة الجامعية الأولى إلى المهجر. فمن أصل 300000 من خريجي المرحلة الجامعية الأولى في العام الدراسي 1995/1996 يقدر أن نحو 25% هاجروا إلى أمريكا الشمالية ودول السوق الأوربية. وبين عامي 1998 و 2000 غادر أكثر من 15000 طبيب عربي إلى الخارج.

وإضافة إلى حجم الظاهرة وتفاقمها عبر الزمن، فإن التمعن في مسبباتها يبين معوقات لقيام مجتمع المعرفة أشد خطراً من نزيف الكفاءات ذاته. فجماع الرأي أن السبب الرئيس لهجرة الكفاءات هو غياب البيئة المجتمعية والإمكانات التي يمكن أن تؤدي إلى قيام الكفاءات بدورها المنشود في منظومة المعرفة وفي نهضة بلادها، مع تحقق الذات وتوافر أسباب العيش الكريم. إن اطراد وجود مثل هذه البيئة المجتمعية غير المواثية لتوظيف الكفاءات العربية بكفاءة في أوطانها عائق يكاد يكون مانعاً لقيام مجتمع المعرفة المنشود في البلدان العربية.

ويترتب على فقد البلدان العربية لكفاءاتها المهاجرة استمرار ضعف إنتاج المعرفة، ومن ثم قصور الطلب على إنتاجها، حيث أن نشاط الكفاءات عالية التأهيل ينطوي في حد ذاته على إفراز طلب مهم على المعرفة.

وتتضمن الخسارة المترتبة على هجرة الكفاءات تحمّل الدول العربية تكلفة إعداد الكفاءات المهاجرة إلى البلدان المتقدمة الأغنى، مما يمكن اعتباره معونة عكسية (أي دعماً من بلدان نامية إلى دول الاستقبال الغنية). يضاف إلى ذلك تكلفة الفرصة المضاعة (العائد المنتظر لمساهمة أصحاب الكفاءات المهاجرة في تنمية أوطانهم، خاصة وأن لهم دوراً جوهرياً في حيوية منظومة المعرفة) وهي الخسارة الأكبر. وتستدعي هذه الخسارة المزدوجة عملاً جاداً لتقليلها إلى أدنى حد ممكن بالاستفادة من الكفاءات العربية المهاجرة أثناء وجودها في المغترب، أو لتحويلها إلى مكسب هائل باجتذاب الكفاءات المهاجرة للعودة، مؤقتاً أو نهائياً، محملة برأس مال معرفي أضخم مما تركوا به. ويعني ذلك توفير الشروط الكفيلة بأن يكون رأس المال المعرفي هذا منتجا ومحققاً للذات ولنهضة الأوطان في آن. وليس كل هذا بالأمر الهين، إذ يشترط قيام مشروع جدي للنهضة الإنسانية في الوطن العربي يغري الكفاءات المهاجرة بالعودة، لتتال شرف المشاركة في مسيرة المعرفة والتنمية في أوطانها الأصلية.

بين عامي 1998
و2000 غادر أكثر
من 15000 طبيب
عربي إلى الخارج.

إن السبب الرئيس
لهجرة الكفاءات
هو غياب البيئة
المجتمعية
والإمكانات التي
يمكن أن تؤدي إلى
قيام الكفاءات
بدورها المنشود في
منظومة المعرفة
وفي نهضة بلادها.

خلافاً لما توصلنا إليه في حالة الثقافة العربية، يُظهر تحليل هذا الفصل أن سمات بارزة في البنية الاجتماعية والاقتصادية العربية تقف عائقاً أمام اكتساب المعرفة في الوطن العربي. كما يتبين لنا أن هذه السمات تطلب إصلاحاً أبعد مدى من ذلك الموصوف للثقافة العربية، إن كان لمجتمع المعرفة أن يقوم عفاً في الوطن العربي.